

Distr. General
23 June 2004

Arabic
Original: English

برنامج الأمم
المتحدة للبيئة



الفريق العامل الحكومي الدولي رفيع المستوى مفتوح
العضوية بشأن وضع خطة استراتيجية حكومية دولية
للدعم التكنولوجي وبناء القدرات
الدورة الأولى
نيويورك، ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

نتائج مشاوره الخبراء و مشاوره المجتمع المدني بشأن خطة استراتيجية حكومية دولية
للدعم التكنولوجي وبناء القدرات

تقرير المدير التنفيذي

يتشرف المدير التنفيذي بأن يقدم في مرفق هذه المذكرة نتائج مشاوره الخبراء بشأن خطة
استراتيجية حكومية دولية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات، التي عقدت في جنيف يومي ١٧ و ١٨
حزيران/يونيه ٢٠٠٤ (المرفق الأول) و مشاوره المجتمع المدني بشأن خطة استراتيجية حكومية دولية
للدعم التكنولوجي وبناء القدرات التي عقدت في نيروبي يومي ٢١ و ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٤
(المرفق الثاني).

المرفق الأول

مشاورة الخبراء بشأن خطة استراتيجية حكومية دولية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات

موجز مداوالات الخبراء

عقدت مشاورة الخبراء بشأن خطة استراتيجية حكومية دولية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات في جنيف يومي ١٧ و١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وكان الغرض من هذه المشاورة هو التعرف على آراء الخبراء والمؤسسات العاملة في ميدان الدعم التكنولوجي وبناء القدرات وذلك لمعلومية الفريق الحكومي الدولي العامل رفيع المستوى مفتوح العضوية بشأن خطة استراتيجية حكومية دولية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات تنفيذاً للمقرر د.١ - ١/٨ الصادر عن مجلس الإدارة. وقام الخبراء الحاضرون لذلك الاجتماع (أنظر القائمة الواردة في التذييل) بالتباحث بشأن القضايا ذات الصلة على أساس الوثائق المتاحة للفريق العامل الحكومي الدولي رفيع المستوى مفتوح العضوية. وعقب مناقشات مستفيضة، اتفق الخبراء على أن البيان التالي بشأن المبادئ الأساسية ينبغي أن يبلغ إلى الفريق العامل الحكومي الدولي رفيع المستوى مفتوح العضوية لإرشاد عملية وضع خطة استراتيجية حكومية دولية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات. أما القضايا التي تناولها الخبراء فيأتي بيانها أدناه.

أولاً - بيان بشأن المبادئ الأساسية لإرشاد عملية وضع خطة استراتيجية حكومية دولية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات

(أ) ينبغي أن يتركز الاتجاه المبدئي للخطة الاستراتيجية الحكومية الدولية المعنية بالدعم التكنولوجي وبناء القدرات على دعم تطوير قدرة الحكومات وأصحاب المصالح الآخرين على وضع وتنفيذ سياسات بيئية وأهداف بيئية متفق عليها دولياً وذلك على المستوى القطري؛

(ب) وينبغي تطوير نهج استراتيجي جديد لبناء القدرات بحيث:

١ ' يتجاوب تجاوباً حياً ومرناً مع الاحتياجات والأولويات والفرص التي تحددها الحكومات الوطنية؛

٢ ' مساعدة الحكومات وأصحاب المصالح الآخرين على تنسيق مداخلها للحماية البيئية في إطار العمليات الأوسع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

٣ ' دعم تطوير القدرات والاحتفاظ بها على المدى الطويل، عن طريق الإنفاق على تطوير مؤسسات مستدامة وفعالة وعمليات وذلك بدلاً من مشروعات وحلقات عمل تقام مرة ثم تنفض بعد ذلك؛

٤ ' السعي إلى إحداث تغيير على المستوى التظيمي باستخدام مداخل كلية شاملة متعددة القطاعات ومتعددة التخصصات (مثل إشراك تطوير

٥٠ ' ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يكون مسؤولاً عن مدى فعالية أنشطة بناء القدرات؛

٦٠ ' ينبغي ضمان المساواة في النفاذ إلى أنشطة بناء القدرات من جانب العديد من المجموعات ومن بينهم مجموعات المعرضين؛

٧٠ ' ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يسعى إلى الحفاظ على حياديته على الدوام عند تطوير وتنفيذ أنشطة بناء القدرات.

ثانياً - القضايا التي تناولتها المشاورة

التركيز على التنفيذ

١ - وتوافقاً مع نتائج القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة فإن ثمة تركيزاً محورياً ينبغي إيلاؤه لتنفيذ وتطوير القدرات المؤسسية للتنفيذ. ويحتاج الأمر إلى وضع أنشطة بناء القدرات في إطار التنمية المستدامة وتحقيق المرامي النهائية لتنفيذ الغايات والأهداف المتفق عليها، بما في ذلك الغايات الإنمائية للألفية.

التحليل النظامي

٢ - والتحليل والنهج النظاميين أمران ضروريان. ذلك أنه ينبغي ملاحظة الأنشطة التي يقوم بها جميع النشطاء ذوو الصلة وتحديد الدور الذي يلعبه برنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا النظام.

تقييم الاحتياجات

- ٣ - من الضروري تناول "من"، "ماذا"، و"لماذا" وذلك عن النظر في بناء القدرات.
- ٤ - وهناك حاجة إلى بناء قدرات الجهات النشطة لتقييم احتياجاتها الخاصة والثغرات الموجودة لديها. إذ ينبغي تقييم الثغرات والاحتياجات بصورة واقعية.
- ٥ - وهناك حاجة إلى تقييم أنشطة بناء القدرات في كل مرحلة من مراحل التنفيذ.
- ٦ - وهناك حاجة إلى تحديد العجز في القدرات مثل الثغرات في المعارف عن البيئة، وتحليل تأثير السياسات والإمام بالصكوك ذات الصلة وخيارات السياسات.
- ٧ - وتبعاً لحالة التنمية (مثلاً البلد الأقل نمواً، والبلد النامي الآخذ في التصنيع أو الجماعة اللغوية المحددة من البلدان) تتفاوت الاحتياجات من بناء القدرات تبعاً لذلك.
- ٨ - ينبغي إجراء تقييم لتحديد المجموعات المعرضة (مثل النساء والأطفال) التي ينبغي توجيه أنشطة بناء القدرات لها.

النهج المبني على الطلب

٩ - تم تقييم النهج المرتكز على العميل، بوصف العميل أو الزبون هو الذي يبحث عن بناء القدرات أو التكنولوجيا. وهناك احتياج لبناء القدرات على تحديد ما هو الأفضل لمثل ذلك "العميل".

١٠ - ينبغي التشديد على مشكلة الأنشطة التي تحددها الجهات المانحة من خلال الصناديق الاستئمانية والترتيبات الأخرى الخارجة عن الأطر المتفق عليها دولياً، بدلاً من جهود بناء القدرات التي تلي احتياجات البلدان النامية.

بناء القدرات المستدامة

١١ - ينبغي تطوير القدرات في المدى الطويل بدلاً من المدى القصير عن طريق مشروعات وحلقات التدريب العملية التي تعقد مرة واحدة.

١٢ - وهناك احتياج لبحث القدرات الخاصة بالتعليم والتدريب والتثقيف والتعلم، وينبغي ملاحظة فروق معينة من بينها تطوير القدرات والتدريب والتعلم.

١٣ - ويشتمل بناء القدرات في التدريب على تدريب المدربين وهو أمر هام.

١٤ - وهناك احتياج لضمان أن يؤدي تطوير القدرات إلى التعلم بالنسبة لأولئك المشاركين في التنفيذ.

١٥ - وهناك احتياج لإشراك مصادر المعارف مثل الجماعات التي تحمل غالباً المتوافرة محلياً في بناء القدرات وبرامج الدعم التكنولوجي.

١٦ - وهناك حاجة إلى ابتكار استراتيجيات لبناء القدرات على جميع المستويات بما في ذلك المستويين المحلي ودون الوطني وذلك من أجل تناول المشكلات البيئية على المستويات المختلفة بدءاً بالمشاكل المحلية.

١٧ - ينبغي تشجيع قيام الشراكات بين مؤسسات البحوث والتدريس (الشمال والجنوب والجنوب والجنوب).

١٨ - ينبغي تطوير القدرات لأجل تمكين السياسات الجماهيرية وتطوير وصيانة الشبكات الفنية.

١٩ - ينبغي إشراك القطاع الخاص إشراكاً كاملاً وذلك عن طريق إدراج بناء القدرات والدعم التكنولوجي في المشروعات من النوع الثاني.

الموارد

٢٠ - والتمويل هو أمر أساسي للمحافظة على جهود بناء القدرات. وينبغي لاستراتيجيات حشد الموارد أن تطور على الدوام وأن تُعزز وذلك للوفاء بالحاجة للموارد المالية من أجل الدعم التكنولوجي وبناء القدرات.

٢١ - هناك نقص في الوضوح والنفوذ من جانب الآليات المالية بحيث تتمكن من تلبية احتياجات بناء القدرات.

٢٢ - هناك حاجة إلى توفير المعلومات الدقيقة المتعلقة بالتمويل.

السياسات، والقضايا المؤسسية والقانونية

- ٢٣ - وهناك حاجة إلى تقييم قدرات البلدان النامية على تطوير السياسات للبلدان وإدراج البعد البيئي في الورقات الاستراتيجية للتقليل من الفقر.
- ٢٤ - هناك أوجه نقص في الهياكل المؤسسية والنقص في التنسيق ونقص في الموارد (البشرية إلى غير ذلك) داخل البلدان النامية.
- ٢٥ - هناك حاجة إلى بناء القدرات اللازمة لعمليات التفاوض (مثل الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، منظمة التجارة العالمية (WTO))، البحوث الوطنية والتحليل، والتوزيع والتنفيذ المحليين، ولاستغلال الآليات الدولية القائمة (مثل تسوية المنازعات المعمول بها لدى منظمة التجارة العالمية).
- ٢٦ - هناك اهتمام بدور مراكز الامتياز وأهمية الربط الشبكي فيما بينها.
- ٢٧ - وهناك حاجة إلى تطوير القدرات من أجل تمكين الشبكات المؤسسية.
- ٢٨ - ينبغي إيلاء الاعتبار لزيادة دعم السياسات وتماسك السياسات وأطر السياسات السليمة.
- ٢٩ - ينبغي النظر في إدخال إصلاحات مؤسسية في إطار أسلوب الإدارة البيئية الدولية بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وفي نفس الوقت تناول الدعم التكنولوجي وبناء القدرات. وسوف يحتاج ذلك إلى مواصلة تناوله من منظوري التنسيق والتعاون بواسطة أو من جانب مختلف الوكالات في الميدان.
- ٣٠ - وهناك الحاجة إلى الاعتراف بالأهمية القصوى لمبدأ الحفاظ على حياد الأمانة وبخاصة في الميادين الجديدة، البازغة الحساسية كالأحيائية.

نحو نهج كلي متكامل

- ٣١ - وخلال الفترة السابقة على قمة ريو لوحظ وجود نهج قطاعي تجاه البيئة تسلكه المنظمات الحكومية الدولية. وفي فترة ما بعد ريو، سار النهج المتكامل تجاه البيئة والتنمية المستدامة أكثر شيوعاً فيما بين المنظمات الحكومية الدولية.
- ٣٢ - وهناك حاجة إلى بحث صورة أوسع نطاقاً وأكثر شمولاً للتنمية المستدامة، واستناداً إلى هذه ويحتاج بناء القدرات والدعم التكنولوجي في ميدان البيئة إلى تناول في ضوء هذه الصورة.

الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف

- ٣٣ - لا تزال البلدان النامية في حاجة إلى دعم لحل مشاكلها القطاعية التي تظهر في إطار الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف المختلفة وذلك بصورة متماسكة ومتكاملة عن طريق تعزيز التشريعات والترتيبات المؤسسية من أجل التنفيذ.
- ٣٤ - وهناك حاجة إلى مواصلة تناول دور وأنشطة وخبرات الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف في توفير بناء القدرات والتنسيق مع منظمات الأمم المتحدة.
- ٣٥ - ينبغي ملاحظة أن الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف (مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، والاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في

تلك البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر وبخاصة في أفريقيا) تتناول احتياجات بناء القدرات في إطار ما لديها من صلاحيات. وقد قام مرفق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنفيذ مبادرات متميزة لتنمية القدرات.

٣٦ - ينبغي استكشاف أوجه التلاقي المحتملة بين أنشطة الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف (مثلاً تلك المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات) وذلك عند وضع خطط التنفيذ الوطنية. وينبغي تناول بناء القدرات واسع القاعدة الذي يشمل جميع أصحاب المصالح داخل هذا الإطار.

٣٧ - يشار إلى المشروع المشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة/مرفق البيئة العالمية المتعلق بالأطر الوطنية للسلامة الأحيائية كمثال لنموذج جيد.

التنسيق والتشاور

٣٨ - يبدو أن عدداً كبيراً من الأنشطة غير المنسقة في ميدان بناء القدرات التي تقوم بها جهات فاعلة مختلفة ومستويات مختلفة قد أثقلت كاهل كل من متلقي المساعدات والجهات المانحة لها في هذا الميدان دون وجود أي أدلة واضحة على حدوث منافع.

٣٩ - وهناك حاجة إلى تعميق الحوار بين أصحاب المصالح المتعددين والتشاور بين مختلف الجهات الفاعلة العاملة في ميدان بناء القدرات وفي مرحلة مبكرة.

٤٠ - سيقت الإشارة إلى أمثلة جيدة للتعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج الأمم المتحدة للبيئة على المستويين القطري والإقليمي. ويحتاج التنسيق بين المقرين العاملين إلى تحسين.

قضايا التكنولوجيا

٤١ - هناك حاجة إلى وضع استراتيجيات لدعم روح الريادة كمحرك للابتكار التكنولوجي.

٤٢ - وهناك حاجة إلى إنشاء بيئات تمكينية لأصحاب الأعمال الصغار وأصحاب المشاريع المحليين للتقدم في الابتكار التكنولوجي وكذلك الحاجة إلى تشجيع التمويل صغير النطاق لهم.

٤٣ - وفيما يتعلق بتكنولوجيات الإعلام والاتصال، فإن من المفيد الإلمام بفوائدها وبنواقصها. ففي حالة التدريب الذي يتم على الإنترنت، يمكن لتحديد المجموعات المستهدفة والمتابعة الملائمة بالتدريب وجهاً لوجه أن يساهم في تحقيق الغايات البيئية. بينما يمكن النهوض بالمعارف عن طريق تطوير مثل هذا النوع من التعليم والمهارات وهو أمر غير مؤكد. وينبغي استكشاف دور الإعلام وتكنولوجيا الاتصال لزيادة التعاون بين الجنوب والجنوب.

٤٤ - ومن المهم تناول دور القوانين واللوائح في تيسير الابتكار التكنولوجي ونشر التكنولوجيا وانتشارها.

٤٥ - وينبغي التأكيد على التكنولوجيات المناسبة التي في متناول اليد وذلك عن طريق الاستفادة من أشياء من بينها معارف السكان الأصليين وتقنياتهم.

٤٦ - يحتاج خلق بيئة تمكينية للابتكار ونقل التكنولوجيا ونشرها من أجل التنمية المستدامة إلى التنسيق على المستويين القطري والإقليمي. إذ ينبغي للبلدان داخل المنظمات الإقليمية وكذلك الوزارات المختلفة داخل البلدان كل على حدة أن تعمل معاً للاستفادة الكاملة من أوجه المرونة في الاتفاق الخاص بحقوق الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة التابع لمنظمة التجارة العالمية. وهو اتفاق يرمي إلى تأكيد قوانين ولوائح، وهو اتفاق خاص بقوانين الملكية الفكرية ولوائحها وهو يشجع على الابتكار ونقل التكنولوجيا بطريقة تؤدي إلى الرفاه الاجتماعي والبيئي والاقتصادي.

٤٧ - ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يفكر في إنشاء جوائز جديدة أو حوافز لتطويع التكنولوجيا والابتكارات التي تسهم في التنمية المستدامة بيئياً لدى البلدان النامية وذلك من أجل تشجيع وتعزيز المبادرات وأفضل الممارسات التي يمكن اقتباسها.

قاعدة المعلومات والمعارف

٤٨ - من المهم ضمان الوصول بصورة متساوية إلى المعلومات باستخدام الاستثمارات والأشكال سهلة الفهم. والنفوذ إلى المعلومات دون تمييز ينبغي بحثه بعناية عندما يتعلق بالحصول على معارف السكان الأصليين.

٤٩ - ويجري العمل حالياً مثال ما يتم في إطار المنتدى الآسيوي - منطقة المحيط الهادئ من أجل البيئة والتنمية (APFED)، لتطوير قاعدة بيانات خاصة بأنشطة بناء القدرات وكذلك قاعدة بيانات بشأن أفضل ممارسات السياسات بهدف النهوض بجهود بناء القدرات إقليمياً. وينبغي بذل المزيد من الجهود لتطوير قاعدة معارف شاملة.

البعد الإقليمي

٥٠ - وهناك حاجة لبناء القدرات لدى كل من الشمال والجنوب. ومن الضروري بحث إطار الشمال-الجنوب وكذلك الجنوب-الجنوب عند تناول بناء القدرات. يضاف إلى ذلك أنه ينبغي أن يتوافر فهم أفضل بين الجهات المانحة للشروط التي تقدم إلى البلدان المتلقية.

٥١ - تُقدم المراكز الإقليمية التابعة لاتفاقية بازل مثلاً طياً للكيفية التي يمكن بها للترتيبات المؤسسية الإقليمية أن تحفز أنشطة بناء القدرات على المستوى الإقليمي.

بالنسبة للخطة المستقبلية

٥٢ - ينبغي للخطة الاستراتيجية الحكومية الدولية المستقبلية أن تضع رؤية لما ينبغي تحقيقه. إذ ينبغي لتلك الرؤية أن تضع بوضوح الاحتياجات الفعلية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال في مركز الصدارة كقوة محركاً لتحديد اتجاهها.

٥٣ - ويمكن أن يكون من المفيد بحث المواقف المثالية ثم تحديد التدابير اللازمة لسد الثغرة الحالية.

٥٤ - وهناك حاجة إلى مواصلة تعريف معنى بناء القدرات من أجل الخطة الاستراتيجية الدولية الحكومية المستقبلية.

٥٥ - ينبغي أن تفرز المبادئ مثل النهج التشاركي والشفافية في الخطة.

التذييل

قائمة بالخبراء الحاضرين في مشاوراة الخبراء

بربرا أنطون (ألمانيا)، منسقة مشروعات، مركز التدريب الدولي التابع للمجلس الدولي للمبادرة البيئية المحلية (ICLEI)

جورجينا أير (المملكة المتحدة)، رئيسة السياسات والبحوث، منتدى أصحاب المصالح من أجل مستقبلنا المشترك

فاني كادير (المملكة المتحدة)، زميلة، برنامج التنمية المستدامة، المعهد الملكي للشؤون الدولية

ديك داووبي (المملكة المتحدة)، مدير الجمعية الدولية لتكنولوجيا الصرف عبر الأنابيب

دان دبليو هويسمانس (هولندا)، زميل أقدم، معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث

ريكو كوياما (اليابان)، المدير بالنيابة، برنامج الإعلام والخدمة الميدانية، معهد استراتيجيات البيئة العالمية

آدل ناجام (باكستان)، أستاذ مزامنل للمفاوضات والدبلوماسية الدولية، مدرسة فليتشر، جامعة تيف

بينسون أوتشونغ (كينيا)، زميل باحث، المركز الأفريقي للدراسات التكنولوجية

ماريا خوليا أوليفا (الأرجنتين)، محامية، رئيسة مجموعة، المشروع الخاص بالملكية الفكرية، المركز الدولي للقانون البيئي

فيليب لو بريستر (كندا)، مدير، جامعة كيبك، معهد العلوم البيئية

أمانات الاتفاقيات

ماريا كريستينا كردينوس، موظفة برامج (بناء القدرات/التنفيذ الوطني)، أمانة اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة

فينسينت جوغولت، موظف برنامجي (التعاون والتدريب التقنيين)، أمانة اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود

نيلسون سابوغال، موظف برامج أقدم، (بناء القدرات)، أمانة اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ماهينو أغا، استشاري الشراكات/حشد الموارد، مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جنيف

نيك ريمبل، المنسق الإقليمي، وحدة التنسيق الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مرفق البيئة العالمية في براديسلاف، جمهورية السلوفاك

أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة

عدنان أمين، مدير، مكتب نيويورك

كريس بريغس، مدير برامج عالمية، مشروع إنمائي، وحدة السلامة الأحيائية المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة/مرفق البيئة العالمية

هاليفا دراميه، نائب مدير، شعبة تطوير السياسات والقانون

أوليفر ديبلوز، رئيس، الأفرقة الرئيسية وفرع، أصحاب المصالح، شعبة تطوير السياسات والقانون

مونيكا لين، رئيس، فريق الإدارة البيئية

ماسا ناغي، موظفة برامج أقدم، شعبة تطوير السياسات والقانون

تقرير عن مشاورة المجتمع المدني بشأن خطة استراتيجية حكومية دولية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات

أولاً - افتتاح الاجتماع

١ - عقدت مشاورة المجتمع المدني بشأن وضع خطة استراتيجية حكومية دولية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات في مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي، كينيا، يومي ٢١ و٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

٢ - وافتتح الاجتماع مدير شعبة القانون وتطوير السياسات لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة السيد بكري كاني، في تمام العاشرة صباح الاثنين ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

٣ - وفي ملاحظته الافتتاحية، رحب السيد كاني بالمشاركين في نيروبي، وشدد على التزام برنامج الأمم المتحدة للبيئة للعمل جنباً إلى جنب مع منظمات المجتمع المدني في مواجهة التحديات المستقبلية. وقال إن التعاون المثمر بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمجتمع المدني مستمر منذ بعض الوقت ويشهد تفاعلاً ناجحاً بشأن موضوع أسلوب الإدارة البيئية حتى الآن. وأبرز أهمية المقرر ١-د/١٨ الذي اعتمده مجلس الإدارة أثناء دورته الاستثنائية الثامنة في جيجو، جمهورية كوريا، يومي ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤ بشأن إنشاء فريق عامل حكومي دولي رفيع المستوى مفتوح العضوية تابع لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، مكلف بإعداد خطة استراتيجية حكومية دولية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات لكي تبحث في دورته العادية المقبلة. ولاحظ أن تحسن توفير الدعم للاستجابة لاحتياجات بناء القدرات ونقل التكنولوجيا لدى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال.

٤ - ولاحظ السيد هاليفا دراميه، نائب مدير شعبة تطوير السياسات والقانون أن بناء القدرات يكمن في صميم المناقشات الدولية لبعض الوقت مع فصول محددة من جدول أعمال القرن ٢١ مخصصة لهذه المسألة. ولاحظ أن الدورة الأولى المقبلة للفريق العامل الحكومي الدولي رفيع المستوى مفتوح العضوية بشأن وضع خطة استراتيجية حكومية دولية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات، وهي الأولى في سلسلة ثلاثة اجتماعات تعقد في ٢٠٠٤. وفي الاستعراض لثلاثين عاماً من عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، أصبح حلياً للحكومات أن عدداً من الأنشطة جديدة بأن يضطلع بها بما في ذلك تعزيز صنع القرارات داخل مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنتدى البيئي الوزاري العالمي، وجعل تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة أكثر انتظاماً عن طريق استحداث الجدول الإشاري للمساهمات، والسماح للعضوية العالمية في مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتنسيق الأعمال والجهود البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة، وصياغة خطة استراتيجية حكومية دولية لبناء القدرات والدعم التكنولوجي.

٥ - استعرض السيد هاليفا عدداً من الموضوعات المرشحة للنقاش أثناء هذا الاجتماع من بينها تقرير المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بعنوان "الخطة الاستراتيجية الحكومية الدولية لبناء القدرات والدعم التكنولوجي، منظورات بشأن الاحتياجات والثغرات، تمويل مبادرات بناء القدرات، إدارة الخطة الاستراتيجية على المستوى العالمي والإقليمي والقطري، ودور المؤسسات الدولية والهيئات الحكومية الدولية مثل "الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، وتطلعات التعاون بين الجنوب والجنوب، واستخدام الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، وكيفية تلبية احتياجات البلدان النامية بما فيها أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية وأعرب عن تمنياته للمشاركين بمداولات مثمرة وحثهم على استهداف الإصلاح الكامل والموضوعية وحرية التفكير في مناقشاتهم.

٦ - رحب السيد أوليفير ديبلوز، رئيس شعبة الأفرقة الرئيسية وأصحاب المصالح لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالمشاركين في الاجتماع وشدد على أهمية ما تقوم به منظمات المجتمع المدني في جدول أعمال البيئة العالمية. وأشار إلى أنه برنامج الأمم المتحدة للبيئة وإلى عدد من الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف مدينة بوجودها إلى حد كبير إلى الدهلزة التي قامت بها منظمات المجتمع المدني.

ألف - تنظيم العمل

٧ - اتفق على أن يقوم المشاركون باعداد وثيقة موجزة خلال الاجتماع توجز توصياتهم إلى الفريق العامل الحكومي الدولي الرفيع المستوى المفتوح العضوية المعنى بوضع خطة استراتيجية حكومة دولية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات.

باء - الحضور

٨ - حضر الاجتماع ٢٨ مشاركاً من منظمات المجتمع المدني من مختلف الأقاليم.

٩ - كما حضره ممثلون عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويتضمن التذييل الثاني بهذا التقرير قائمة كاملة بالمشاركين.

ثانياً - منظور المجموعات الرئيسية

ألف - الاحتياجات والثغرات

١٠ - قدمت السيدة ماريلا جوليا اوليفا من المركز الدولي لقانون البيئة، حنيف، عرضاً للاحتياجات والثغرات في الدعم التكنولوجي وبناء القدرات. وأشارت إلى انه لم يتحقق سوى نجاح محدود في أنشطة بناء القدرات حتى الآن مما يبرر بوضوح الحاجة إلى وضع خطة استراتيجية. غير أنها أشارت إلى ضرورة إجراء المزيد من التحليل للاحتياجات والثغرات الحالية لضمان ان تحل الخطة مشكلات قائمة. وتقع التحديات في فئتين عريضتين هما نقص القدرة في البلدان النامية والثغرات في آليات بناء القدرات الموجودة حالياً. وفيما يتعلق بالمجالات التي تحتاج فيها البلدان النامية إلى بناء قدرات، ذكرت أنه في حين يتعين وضع نهج استراتيجي في سياق احتياجاتها الحالية والناشئة، لا بد لهذه البلدان ان تحدد احتياجاتها الخاصة. وفيما يتعلق بالثغرات في مبادرات بناء القدرات الحالية، أبرزت عدداً من النقائص التي أشار إليها المنتفعون مرات عديدة.

وكانت أنشطة بناء القدرات عموماً:

- (أ) غير منسقة وكثيراً ما تحدث ازدواجية في الجهود والموارد على جميع المستويات، وتتطلب تغييراً جوهرياً منذ البداية في الطريقة التي توضع بها استراتيجيات بناء القدرات؛
- (ب) غير مستدامة، حيث كانت الجهود تصاغ دون تقييم مسبق كافٍ للاحتياجات، ودون الاعتماد على المشروعات الجارية؛
- (ج) ينعقد فيها التقييم من خلال الاستخدام النظمي للمؤشرات أو البيانات الأساسية من أجل رصد النجاحات والارتكاز عليها لزيادة المساءلة والتأثير؛
- (د) غير موجهة نحو النتائج. إذ ينبغي أن تحقق الأنشطة تغييراً حتى يكون لها تأثير لدى المتفعين المستهدفين؛
- (هـ) دون تنسيق إقليمي أو بين بلدان الجنوب حيث يمكن أن يحسن إنشاء شبكات لنشر المعلومات عن الأنشطة بدرجة كبيرة من الكفاءة ويساعد في تمكين الأقاليم لمساعدة نفسها؛
- (و) تنعدم فيها الكفاءة. إذ يتعين إجراء استعراض لآليات التمويل واستخدامها لزيادة الكفاءة والتنسيق والمساءلة؛
- (ز) غير تشاركية. المشاركة الأوسع نطاقاً والأكثر فعالية ابتداءً من مستوى التحليل والتصميم وحتى التنفيذ من جانب أصحاب المصلحة ومؤسسات بناء القدرات.
- ١١ - وخلال المناقشات التي تلت ذلك، أشار عدد من المشاركين إلى أن بعض البلدان مازال يفتقر إلى وزارة للبيئة في حين أن وزارات الصحة والتعليم والبيئة التي تقع في صلب التنمية المستدامة تفتقر إلى الأهمية والتأثير. وحث العديد من المشاركين على ضرورة بناء قدرات هذه الوزارات في حين رأى آخرون ضرورة استحداث الوزارات القطاعية الأخرى بما في ذلك وزارات المالية والتخطيط لاستشارة الوعي البيئي لديها. وليس لدى وزارات البيئة في البلدان النامية الفرصة دائماً للحصول على الأموال، وكثيراً ما لا تعتبر البيئة من الأولويات الوطنية. كما أن هناك ثغرات بين أهداف الجهات المانحة وتلك الخاصة بالحكومات والمنظمات غير الحكومية.
- ١٢ - وأكد الكثير من المشاركين أن تحليل الأوضاع من خلال استعراض أخطاء الماضي يعتبر جانباً هاماً في الخطة الاستراتيجية بالنظر إلى أن الكثير من عمليات بناء القدرات والدعم التكنولوجي التي تمت حتى الآن لم يحقق نجاحاً. وأكد العديد من المشاركين أن استدامة أنشطة بناء القدرات تعتبر عنصراً أساسياً وأن ذلك يتطلب تمويلاً كافياً.
- ١٣ - ولا حظ أحد المشاركين، وهو يصف تجربة بلاده في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي مؤخراً، أن بناء القدرات البيئية مطلوب في البلاد المتقدمة وخاصة وأنها تستخدم الجانب الأكبر من الموارد الطبيعية للأرض.

١٤ - واقترح العديد من المشاركين ادراج التعاون بين بلدان الجنوب وبين الجنوب والشمال في أنشطة بناء القدرات، وأكد عدد من المشاركين أهمية خبرات النساء في مجال التنوع البيولوجي وادارته] والمعارف المحلية.

١٥ - وتشمل القضايا الأخرى التي رؤى أهما تكتسى أهمية: بناء قدرات المفاوضين، والأنشطة ذات الصلة بالتخفيف من حدة الفقر، والأنشطة التي تساعد البلدان النامية على الانخراط في الأسواق العالمية، واستثارة الوعي بأهمية السياسات البيئية، والتنسيق الوطني، وبناء الثقة بين الحكومات والمجتمع المدني، والمبادئ التوجيهية للخطة الاستراتيجية لضمان أن تكون فعالة ومنصفة، وإدراج مبادرات بناء القدرات في تنفيذ المشروعات على مستوى القاعدة وتوجيه الأنشطة نحو المنظمات غير الحكومية، وغير ذلك من أصحاب المصلحة، والتركيز على الأنشطة الموجهة نحو تلبية الطلب، ونهج من القاعدة إلى القمة مع التركيز على التنفيذ والأهداف البيئية.

باء - الدعم التكنولوجي وبناء القدرات

١٦ - قدمت السيدة جورجينا آير، من منتدى أصحاب المصلحة لمستقبلنا المشترك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، عرضاً عن العناصر المحتملة في الخطة الاستراتيجية الحكومية الدولية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات. ورأت أن هدف العملية يتمثل في تحقيق الإدارة البيئية السليمة وحسن تسيير الأمور لضمان فعالية تنفيذ الاتفاقات البيئية والأهداف والالتزامات من خلال توفير بناء القدرات والدعم التكنولوجي الملائمين، وتعتبر الخطة الاستراتيجية ضرورية نتيجة لانعدام فعالية وملاءمة توفير بناء القدرات والدعم التكنولوجي، وحيثما توجد تعانٍ من التجزئة في الأداء. وعلى الرغم من أن من المفهوم عموماً أن بناء القدرات والدعم التكنولوجي يهدف إلى إفادة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقال، ينبغي الإدراك بأن نقص القدرات موجود أيضاً لدى البلدان المتقدمة. ويجب أن يفيد بناء القدرات والدعم التكنولوجي مختلف قطاعات المجتمع بما في ذلك الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني وغير ذلك من أصحاب المصلحة.

١٧ - وقدمت مجموعة التوصيات التالية باعتبارها عناصر ممكنة في الخطة الاستراتيجية وينبغي أن تشمل المبادئ التوجيهية حيادية جهاز التسليم، والشفافية والمشاركة والمساءلة والعدالة، ونهج المنفعين والمشاركة والملاءمة وينبغي إجراء تقييم وتقدير للمبادرات الحالية داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها وعلى جميع المستويات، وذلك بهدف اجراء حصر للأنشطة وتجنب الازدواجية وتعزيز التكامل وكفاءة تخصيص الموارد. ولدى الابتعاد عن النهج المخصص المعتمد على المشروع الذي اتسمت به جهود بناء القدرات والدعم التكنولوجي حتى الآن، ينبغي أيضاً الابتعاد عن المبادرات التي تقدمها الجهات المانحة والاتجاه إلى البرامج الطويلة الأجل التي تستند إلى التقييم الذاتي للاحتياجات، وتوفير بيئة مواتية من خلال وضع أطر سياسات متكاملة وداعمة. وثمة حاجة على المستوى الوطني لبناء القدرات لتمكين الحكومات من العمل بقدر أكبر من الفعالية مع المجتمعات المدنية، وحتى تتفاعل الوزارات، وخاصة وزارة البيئة مع المصالح الوطنية الأخرى والتفاوض في المنتديات الدولية، وينبغي الاعتراف بدور بناء القدرات بين بلدان الجنوب، وبين الجنوب والشمال، وينبغي استكشاف إمكانية إقامة مراكز الخبرات الرفيعة وشبكات بينها، وينبغي أن تدرك الخطة الاستراتيجية الانعكاسات

والاحتياجات المالية منذ البداية، واستكشاف سبل تخصيص الموارد بكفاءة، وتجنب تحويل الموارد بعيداً عن أنشطة التنفيذ. ويعتبر الرصد والتقييم المستمران واستعراض أنشطة بناء القدرات والدعم التكنولوجي عنصراً أساسياً بما في ذلك تحديد الأهداف والمؤشرات ذات الصلة بالأداء.

١٨ - وخلال المناقشات التي أعقبت ذلك، أكد الكثير من المشاركين الحاجة إلى الاستمرارية والاستدامة في أنشطة بناء الكفاءات. فلم تكن أنشطة بناء القدرات السابقة مستدامة نتيجة لأسباب مختلفة من بينها هجرة القدرات، وانعدام عملية الإبقاء على الموظفين في المؤسسات وتأثير فيروس نقص المناعة الطبيعية، متلازمة نقص المناعة المكتسبة (الإيدز). ولاحظ أحد المشاركين ضرورة أن تشمل التدابير اللازمة للتصدى للمشكلة، توفير الحوافز، وتوفير فرص كافية للناس حتى يضعوا ما تعلموه موضع التنفيذ وإنشاء بنوك المعارف. وأشار أحد المشاركين إلى أنه بدلاً من الحديث عن بناء القدرات، ينبغي وضع تعبير جديد يعكس فكرة بناء القدرات الدائمة، وأكد مشارك آخر ضرورة أن يكون الأساس الدائم للأنشطة هو توجيهها نحو المستفيدين حتى يعلموا التأثيرات الإيجابية لهذا الأساس.

١٩ - وفي حين أشارت إحدى المشاركين إلى أن بناء قدرات المفاوضين يعتبر من واقع خبرتها محدود التأثير حيث أن المندوبين الوطنيين يحصلون على تعليماتهم من عواصم بلدانهم، أشار مشارك آخر إلى أن أعضاء الحكومة يتأثرون في كثير من الأحيان بفعالية منظمات المجتمع المدني، وعلى الرغم من أن العديد من المشاركين رأى أن الحكومات كانت بطيئة في إشراك المجتمع المدني في مفاوضاتها، أشار آخرون إلى أن هذا الإشراك كان رمزياً وأن ممثلي المجتمع المدني لا يحصلون في كثير من الأحيان على المعلومات ذات الصلة. ولذا فإن هناك حاجة إلى زيادة فعالية إشراك المجتمع المدني.

٢٠ - وأكد أحد المشاركين الأهمية الحاسمة لتغيير مواقف الحكومات إزاء منح الأولوية للقضايا البيئية وقال إن إحدى الوسائل لاستحداث هذا التغيير تتمثل في بناء قدرات دائمة للتنمية الاقتصادية وأكد الحاجة إلى وضع حجج اقتصادية عن قيمة التنوع البيولوجي والبيئة.

٢١ - وتتمثل القضايا الأخرى التي أثرت ما يلي: أهمية الاحترام المتبادل والثقة والشفافية والتمكين والحاجة إلى استهداف التغيير والرصد، وضرورة أن يستند بناء القدرات إلى التأثير مع وضع مؤشرات تستند إلى التأثير عن الأولويات التي يمكن تتبعها وإشراك المجتمع المدني في العمليات الإقليمية مثل المؤتمر الوزاري الأفريقي المعنى بالبيئة، واستكشاف مختلف النماذج الخاصة بعمليات إشراك المجتمع المدني، وتحويلها إلى أفضل الممارسات والتشجيع على تكرارها، وأهمية تحديد أدوار ومسؤوليات منظمات المجتمع المدني وتلك الخاصة بالحكومات وكيفية إدراج قضايا المساواة بين الجنسين في عملية بناء القدرات.

ثالثاً - دراسة المدخلات في الفريق العامل الحكومي الدولي الرفيع المستوى المفتوح العضوية المعنى بوضع خطة استراتيجية حكومية دولية بشأن الدعم التكنولوجي وبناء القدرات

٢٢ - وضع المشاركون في الاجتماع وثيقة تتضمن مجموعة من التوصيات لتقديمها للفريق العامل الحكومي الدولي الرفيع المستوى المفتوح العضوية المعنى بوضع خطة استراتيجية حكومية دولية بشأن الدعم التكنولوجي وبناء القدرات. وترد الوثيقة في التذييل الأول بهذا التقرير.

رابعاً - تنظيم عمل فرع المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة والدورة الثالثة والعشرين لمجلس إدارة الأمم المتحدة للبيئة

٢٣ - قدم السيد ديليز موجزاً للتوصيات الصادرة عن المنتدى العالمي الخامس للمجتمع المدني الذي عقد في جيجو، جمهورية كوريا يومى ٢٧ و٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٤ بصورة خاصة لتحسين التفاعل بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمجتمع المدني. وتشمل التوصيات: عقد اجتماعات تحضيرية اقليمية بالتعاون مع المكاتب اقليمية للبرنامج، وعقد اجتماعات صياغة حيث يجتمع بعض الممثلون اقليميون وجهات الاتصال اقليمية بالمجتمع المدني لوضع الصيغة النهائية لبيان عالمى للمجتمع المدني ونشر هذا البيان العالمي باعتباره وثيقة اعلامية على الحكومات قبيل اجتماعات مجلس الإدارة/المنتدى الوزاري العالمي للبيئة ببعض الوقت لاتاحة الفرصة لدراسة البيان في ورقة المواقف الحكومية، وعقد منتدى عالمى للمجتمع المدني قبيل يومين من اجتماعات مجلس الإدارة/المنتدى الوزاري العالمي للبيئة لاستعراض القضايا واعداد البيانات للنقاش في الاجتماع الوزاري، وتنظيم حدث جانبي للمجتمع المدني أثناء اجتماعات مجلس الإدارة التي تعقد كل سنتين لتشجيع التفاعل بين ممثلى المجتمع المدني والوزراء، وضمان إتاحة الفرصة لمثلي المجتمع المدني للحدوث بشأن القضايا الموضوعية النوعية في إطار المناقشات في مجلس الإدارة/المنتدى الوزاري العالمي للبيئة على أن يخضع ذلك للشروط التي تضعها المناقشات الوزارية وضرورة تعزيز عملية دمج مشاركة برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع المجتمع المدني لكي يشمل أجهزة الأمم المتحدة الأخرى. وأضاف قائلاً ان ثمة توصية أخرى محتملة تتمثل في تمكين منظمات المجتمع المدني من تقديم بيانات مكتوبة موجزة عن الموضوعات قيد النقاش في الاجتماعات الوزارية.

٢٤ - وخلال النقاش الذي أعقب ذلك، رحب أحد المشاركين بالتوصية الخاصة ببناء قدرات الاجتماعات التحضيرية اقليمية مشيراً إلى نجاح هذه الاجتماعات في الإعداد للدورة الخاصة الثامنة لمجلس الإدارة/المنتدى الوزاري العالمي للبيئة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وهى الدورة التي عقدت في جيجو، جمهورية كوريا في آذار/مارس ٢٠٠٤. فقد كان هناك تفاعل مثمر ييم ممثلى منظمات المجتمع المدني وواضعي السياسات والوزراء قبيل الاجتماع في جيجو، وطلب من برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاستمرار في توفير وقت كاف للاعداد للاجتماعات مع توزيع الوثائق المعنية في الوقت المناسب.

٢٥ - وأشار مشارك آخر إلى أنه على الرغم من أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة قد أبرز دور المجتمع المدني في العملية الحكومية الدولية، يبدو أنه قد تم توقيت هذه الاجتماعات لابقاء ممثلى منظمات المجتمع المدني والوزراء منفصلين. وأبرز العديد من المشاركين أمثلة على الاجتماعات

الحكومية الدولية التي عقدتها المنظمات الأخرى والتي تضمنت تمثيلاً للمجتمع المدني، وكان من أبرزها الاجتماعات الأخيرة للجنة التنمية المستدامة التي تضمنت خبراء من المجتمع المدني في اجتماعات الأفرقة لتوفير المعلومات لهذه الاجتماعات. ودعوا برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى تيسير زيادة التفاعل بين المجتمع المدني والحكومات.

٢٦ - وحث مشاركون آخرون ممثلي منظمات المجتمع المدني على العمل على المستوى الوطني لاعلام وزرائهم والتأثير فيهم قبيل الاجتماعات الحكومية الدولية ودعا الكثير من المشاركين إلى زيادة إدراج تمثيل المجتمع المدني في الوفود الوطنية إلى الاجتماعات الحكومية الدولية ضمن الممثلين المختارين وفقاً لخبراتهم تمثيلاً مع جداول أعمال الاجتماعات.

٢٧ - وأشار أحد المشاركين إلى أن عقد اجتماعات المجتمع المدني في أعقاب اجتماعات مجلس إدارة البرنامج/المنتدى الوزاري العالمي للبيئة سوف يتيح زيادة نشر نتائج الاجتماع الحكومي الدولي.

٢٨ - وأشار ممثل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى أن زيادة تحسين مشاركة المجتمع المدني في الاجتماعات الحكومية الدولية بدءاً بالبيانات المكتوبة من المجتمع المدني التي تقرأ في تلك الاجتماعات قد تؤدي إلى زيادة فهم الحاجة إلى إشراك المجتمع المدني.

٢٩ - ولاحظ العديد من المشاركين الحاجة إلى الاستمرارية في مشاركة المجتمع المدني في الاجتماعات الحكومية الدولية لكي يصبح المشاركون على وعى كامل بالقضايا قيد النقاش. وأشار أحد المشاركين إلى أن ذلك لا يعنى بالضرورة حضور نفس ممثلي المجتمع المدني للاجتماعات الدولية دائماً بل يجب أن يكون هناك تحديث مستمر للمعلومات فيما بين منظمات المجتمع المدني بعد الاجتماعات.

٣٠ - ودعا أحد المشاركين أفرقة الخبراء التي أنشأها برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى إدراج المجتمع المدني للحصول على المعارف في سياق التطبيق أو التنفيذ. ودعا إلى انشاء فريق خبراء للمجتمع المدني معنى بناء القدرات والدعم التكنولوجي لإعداد مدخلات لتقديمها للمنتدى العالمي السادس للمجتمع المدني. وأشار مشاركون آخرون إلى أن تشكيل أفرقة خبراء البرنامج يعد من واقع خبراتهم، حسن التوازن، ويضم ممثلين عن الحكومات والأكاديميات والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين.

٣١ - وتشمل المسائل الأخرى التي أثرت، اقتراحات بتخصيص وقت العروض في المنتديات والاجتماعات للأنشطة الأكثر فائدة ومن المفيد وضع البيان العالمي للمجتمع المدني قبيل اجتماعات مجلس الإدارة/المنتدى الوزاري العالمي للبيئة لبرنامج الأمم المتحدة للاحاطة بمواقف الحكومات، ويمكن للمجتمع المدني أن يعمل بقدر أكبر من الفعالية من خلال تركيزه على بضعة مشروعات قرارات لمجلس الإدارة وممارسة التأثير على الحكومات في المجالات التي يمكن أن يتحقق فيها ذلك، وسوف تكون زيادة مشاركة المجتمع المدني في المفاوضات مفيداً، وثمة حاجة إلى التركيز على آليات المشاركة واستشارة الوعى فيما يتعلق بمهام وقيمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالنسبة للمجتمع المدني وذلك سعياً إلى توسيع نطاق تفاعل البرنامج مع منظمات المجتمع المدني، وسيكون من المفيد أيضاً نشر المعلومات على المستويين القطري والاقليمي بعد الاجتماعات الحكومية الدولية لمساعدة المجتمع المدني في تنظيم تنفيذ نتائج مجلس الإدارة/المنتدى الوزاري العالمي للبيئة.

٣٢ - ودعا عدد من المشاركين برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى تقديم بدلات إعاشة يومية لممثلي المجتمع المدني حتى يمكنهم تمديد فترة اقامتهم خلال الاجتماعات لاتاحة الفرصة للتفاعل خلال الدورات الوزارية لمجلس الإدارة/المنتدى الوزاري العالمي للبيئة، كما طالبوا البرنامج بالعمل على تشجيع الحكومات على زيادة تمثيل المجتمع المدني في الوفود الحكومية الرسمية لتمكينهم من الوصول إلى قاعات الاجتماعات والتمكن من التأثير في مواقف مندوبيهم الوطنيين.

٣٣ - واستجابة للمسائل المتعلقة بمعايير اختيار الممثلين الاقليميين للمجتمع المدني، أشار ممثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى أنه سيتم اختيارهم بواسطة منظمات المجتمع المدني ذاتها وأن البرنامج لن يشترك في عملية الاختبار هذه. وأشار إلى انه على الرغم من أن منظمات المجتمع المدني لا تتمتع بسلطة اتخاذ القرار، فإن أعظم وسيلة لها لتحقيق ذلك تتمثل في قدراتها على التأثير في الرأي العام. وأشار ممثل آخر للبرنامج إلى أن مشروعات القرارات الخاصة باجتماعات مجلس الإدارة/المنتدى الوزاري العالمي للبيئة لا تتاح للتوزيع العام. غير انه توجد دائماً نسخ أولية غير منقحة من الوثائق على موقع البرنامج على الإنترنت. ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة من حيث المبدأ بتوزيع ونشر المعلومات قبيل الاجتماعات.

خامساً - اختتام الاجتماع

٣٤ - وبعد تبادل الجاملات المعتادة، رفع الاجتماع الساعة ٥،٣٠ مساءً يوم الثلاثاء ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

التذييل الأول

عناصر خطة استراتيجية حكومية دولية بشأن الدعم التكنولوجي وبناء القدرات
توصيات من مشاوررة المجتمع المدني عن وضع خطة استراتيجية حكومية دولية بشأن الدعم
التكنولوجي وبناء القدرات دعا إليها المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وعقدت في نيروبي
يومي ٢١ و٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

مقدمة

تقدم هذه الوثيقة من المشاوررة للمجتمع المدني عن وضع خطة استراتيجية حكومية دولية بشأن الدعم
التكنولوجي وبناء القدرات دعا إليها المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وعقدت في نيروبي يومي ٢١
و٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

إننا، نحن المشاركون، ندرك أن الخطة الاستراتيجية الحكومية الدولية تهدف إلى تعزيز بناء القدرات والتدريب
وزيادة التنسيق على المستوى المحلي لعنصر البيئة في التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، نقترح أن يعمل
التوجه الاستراتيجي للخطة على تعزيز عملية تفعيل المبدأ ١٠ والفصل ٣ في جدول أعمال القرن ٢١.
وإننا نحث الحكومات بقوة على أن تدرس وتأخذ في الاعتبار منظورات ودور المجتمع المدني في الخطة بما في
ذلك ما يلي:

المبادئ التوجيهية

المبادئ العامة لوضع وتنفيذ مبادرات بناء القدرات والدعم التكنولوجي، وينبغي أن تشمل القيم مثل تلك
الواردة في ميثاق الأرض ما يلي:

- الشفافية؛
- المساءلة؛
- المشاركة؛
- العدالة؛
- الاستجابة؛
- الاستدامة؛
- المساواة؛
- الملاءمة؛
- إدراج المساواة بين الجنسين.

التوصيات

١ - تبني منظور المنتفعين

(أ) تحديد مجالات التأزر والتداخل والثغرات في جهود بناء القدرات والدعم التكنولوجي الحالية من خلال التقييم النظمي وإجراء حصر لإتاحة الفرصة لاتخاذ المبادرات الجديدة على أساس نماذج فعالة مثل القدرات الوطنية الجديدة للتقييم الذاتي في مرفق البيئة العالمية؛

(ب) ينبغي أن يكون بناء القدرات والدعم التكنولوجي موجهاً نحو تلبية الطلب ونابعاً من تقييم للاحتياجات يجرى ذاتياً ويشمل جميع أصحاب المصلحة؛

(ج) ينبغي تطبيق نهج نظمي وطويل الأجل إزاء بناء القدرات على أساس مستدام وضمن الحصول على نتائج موجهة نحو تحقيق تأثيرات دينامية وإيجابية تستند إلى مفهوم تنظيم التعلم.

٢ - **بناء قدرات صانعي القرار** بما في ذلك في سياق المفاوضات الدولية لضمان اتخاذ القرارات المناسبة على المستويين الوطني والدولي لدعم الأولويات البيئية الوطنية والاقليمية. ويتطلب ذلك منظوراً شاملاً يعالج العلاقات بين: الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف والعلاقات بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، واتفاقات حقوق الانسان المتعددة الأطراف.

٣ - تعزيز دور المجتمع المدني

(أ) إن مجموعات المجتمع المدني هي صاحبة الشأن في جهود بناء القدرات والدعم التكنولوجي على المستويات المحلية والوطنية والاقليمية والدولية، وبهذه الصفة ينبغي إشراكها في جميع عناصر ومراحل برنامج بناء القدرات بما في ذلك التقدير والتصميم والتنفيذ والرصد والتقييم؛

(ب) تشجيع الحكومات على اجراء المشاورات على المستوى الوطني وبطريقة حسنة التوقيت لضمان إدراج وجهات نظر ومنظورات المجتمع المدني في المداولات التي تجرى قبيل المفاوضات وأثناءها؛

(ج) تشجيع الحكومات على أن تدرج بصورة معقولة أعضاء المجتمع المدني الذين يتمتعون بثقة دوائرهم في وفودها الرسمية إلى الاجتماعات الاقليمية والدولية اعترافاً بخبراتهم والاستفادة منها؛

(د) تأكيد الحاجة إلى بناء قدرات المجتمع المدني والحكومات على إشراك بعضها الآخر بصورة معقولة في صنع السياسات والقرارات وأنشطة التنفيذ.

٤ - دور القطاع الخاص

ينبغي توجيه الاهتمام الواجب لدور القطاع الخاص بوصفه مورداً وملتقىاً لبناء القدرات والدعم التكنولوجي ومصدراً للموارد المالية. وينبغي لمبدأ المسؤولية الاجتماعية المؤسسية أن يوجه إشراكه في هذه العملية.

٥ - الموردون والمتلقون

(أ) ينبغي أن يكون بناء القدرات والدعم التكنولوجي عملية مزدوجة الاتجاه بين الحكومات والمجتمع المدني، بل وأيضاً بين الشمال والجنوب؛

(ب) ينبغي الاعتراف بالمجتمع المدني بوصفه مصدراً للخبرات والمعارف فيما يتعلق بوضع وتنفيذ الاستراتيجيات المحلية والاقليمية الخاصة بالتنمية المستدامة؛

(ج) بناء القدرات والدعم التكنولوجي جهد مطلوب من جانب طائفة عريضة من أصحاب المصلحة بما في ذلك المنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والنساء والشباب والشعوب الأصلية وغيرها من المجتمعات المحلية.

٦ - الرصد والتقييم

(أ) يتعين إخضاع برامج بناء القدرات والدعم التكنولوجي لعمليات رصد واستعراض مستمرة بدعم من المجتمع المدني من خلال تحديد الأهداف واستخدام مؤشرات للأداء استناداً إلى منجزات التعلم والتغيرات التي يحققها ذلك؛

(ب) تشجيع الحكومات على توفير المعلومات المسترجعة الملائمة وحسنة التوقيت للمجتمع المدني بشأن الملائمة واستخدام تقاريره والحوار لأغراض صنع السياسات على المستويين الوطني والدولي.

٧ - الموارد

(أ) الاعتراف بأن هناك احتياجات كبيرة من الموارد ترتبط بوضع وتنفيذ الخطة الاستراتيجية الحكومية الدولية وينبغي توجيه الاهتمام الواجب منذ البداية إلى تحديد التكاليف وتخصيص الموارد المالية والبشرية والمؤسسية؛

(ب) من المهم بصورة خاصة ضمان تنفيذ الخطة بفعالية من خلال الالتزام بالتمويل طويل الأجل دون تحويل الموارد من البرامج الأخرى؛

(ج) ينبغي للخطة الاستراتيجية الحكومية الدولية أن تسعى إلى معالجة عملية تخصيص الموارد بكفاءة وبطريقة تتسم بالعدالة والشفافية فيما بين الجهات القائمة على التنفيذ بما في ذلك الحكومات ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني.

التذييل الثاني

قائمة المشاركين

- حبيبة الماراش (الإمارات العربية المتحدة) رئيسة، مجموعة بيئة الإمارات
- إبراهيم الزوي (الإمارات العربية المتحدة)، مدير إدارة البيئة، رابطة الغوص في الإمارات
- جورجينا آير (المملكة المتحدة)، منتدى أصحاب المصلحة لمستقبلنا المشترك
- ماثيو كاستيللو (المكسيك)، المجلس الحكومي للإيكولوجيا
- ساندرو فاسيكوزشانيز (بيرو)، منسق المنتدى الوطني للإيكولوجيا
- اسيجيديش غيرماسيون (كينيا)، مدير مؤسسة هنريش بول
- جيوفري هووارد (كينيا)، منسق البرنامج الاقليمي لشرق أفريقيا، الاتحاد الدولي لصون الطبيعة، المكتب الإقليمي في نيروبي
- زاريتا اميرالى اشانتى (كينيا)، معهد مازينجرا
- توماس كابي (كينيا)، مدير برنامج الصيانة، الصندوق العالمي للطبيعة، مكتب البرنامج الافريقي لشرق أفريقيا
- مايكل كويش (كينيا)، شبكة التنمية المستدامة والبيئة في كينيا ومركز البيئة والتنمية
- اندراس كربولوب (المجر)، الفريق العامل لشرق ووسط أوروبا لتعزيز التنوع البيولوجي
- دافيندر لامبا (كينيا)، معهد مازينجرا
- بيتر لاسزلو (كندا)، المعهد الدولي للتنمية المستدامة
- بورا ماسومبوكا (كوت ديفوار)، NESDA
- باول ماتيكو (كينيا)، مدير الطبيعة في كينيا
- سوزان ماتيندى (كينيا)، الاتحاد الدولي لصون الطبيعة، المكتب الإقليمي في كينيا
- ماليون هاوا محمد (كينيا)، شبكة معلومات السكان الأصليين
- موجور موشاس (كينيا)، حركة الحزام الأخضر
- ليليان واكيا موراورا (كينيا)، محام، المجلس النسائي الدولي
- باترك موراجورا (كينيا)، مركز الاتصال الدولي من أجل البيئة
- عصام ندا (مصر)، الشبكة العربية للبيئة والتنمية، القاهرة
- ليثا موسييمس اوغانا (كينيا)، المركز الإفريقي للتمكين، والمساواة بين الجنسين والدعوة، ومستشار CSO والمساواة بين الجنسين، أمانة نيباد

ماريا جوليا اوليفا (الأرجنتين)، المركز الدولي لقانون البيئة، جنيف

ويليس اووينا اوشينج (كينيا)، شبكة المناخ في أفريقيا، كينيا

ماريا ديل كارمن سوليس (كوبا)، مؤسسة نونيز خيمينيز

كايبلا سوريندر (كينيا)، FIDA

اونيس ستيللا واروى (كينيا)، ROOTS كينيا

ستويان يوتوف (بلغاريا)، رابطة الطبيعة المقترضة، بلغاريا

أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة

باكارى كانت، مدير، شعبة وضع السياسات والقانون

هاليفا درامية، نائب مدير، شعبة وضع السياسات والقانون

اوليفر ديليز، رئيس، فرع المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة، شعبة وضع السياسات والقانون

دينيس رويسكارت، مسؤول البرامج المساعد، فرع المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة، شعبة وضع السياسات والقانون

لايتينا زوبل، مسؤول البرامج المساعد، فرع المجموعات وأصحاب المصلحة، شعبة وضع السياسات والقانون

وانغ زهيجيا، نائب مدير، شعبة التعاون الاقليمي

جايثانو ليون، مسؤول البرامج، شعبة التعاون الاقليمي

ماسا ناغاي، كبير مسؤولى البرامج، شعبة وضع السياسات والقانون
